gisf

Humanitarian
Outcomes

الوضع الحالي للممارسات القائمة:
تطور إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني

كموضوع لسياسة وممارسة العمل الإنساني، كانت إدارة المخاطر الأمنية (SRM) ولا تزال، مجالًا ناشطًا ومستمرًا في النمو ميدانيًا، بالرغم من أنها لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة. حيث تم نشر عدد قليل من التحليلات الشاملة على مستوى القطاع لإدارة المخاطر الأمنية خلال العقدين الماضيين، ولم يكن أي منها حديثًا بما فيه الكفاية ليغطي التطورات الهامة التي حدثت في السنوات العديدة الماضية. ويناقش هذا التقرير الإمكانيات، والمعضلات، والتحديات الحالية في إدارة المخاطر الأمنية، ويعرض إياها في سياق يتكيف باستمرار في وجه التهديدات المستمرة في التطور.

وجد البحث أن المنظمات الإنسانية قد حققت، بشكل فردي وبالتنسيق، تقدمًا هامًا على صعيد التحديث المنهجي لمنظومة دعم الأمن والأمان للعاملين فيها من خلال التدابير الاستباقية، بحيث لم تترك سوى القليل للصدفة والحدس. وفي حين أن إضفاء الطابع المؤسسي على الأساليب قد يساء تطبيقه أو يتجاوز حدود غايته، فقد أحرز العاملون في القطاع الإنساني تقدمًا بشكل عام في عملهم المليء بالتحديات والذي غالبًا ما يتضمن رهانات الحياة أو الموت مع علمهم بأنهم قادرين فحسب على تقليل المخاطر - وليس القضاء عليها بشكل مطلق.

ففي النهاية، لا يمكن قياس نجاح أو فشل إدارة المخاطر الأمنية بعدد العاملين المدربين أو الإجراءات المنفذة، ولا حتى بالحوادث الأمنية التي تمت مواجهتها، بل بمدى نجاح التدابير في تمكين الاستجابة الإنسانية الفعالة في مساعدة الناس المحتاجين للغوث.

استمد المشروع البحثي نتائجه من المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية، واستبيان عبر الإنترنت، وأبحاث قُطرية في كولومبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأوكرانيا، والعراق، وإثيوبيا.

النتائج الرئيسية

- aالتفاوت عميق: المنظمات المحلية والوطنية غير قادرة على تطوير إدارة المخاطر الأمنية ضمن نماذج الشراكة الراهنة
- إن التهديدات الجديدة والظروف الأمنية المتغيرة تتحدى إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والقدرة على التكيّف
- لقد كان تطوير أنظمة وقدرات إدارة المخاطر الأمنية كبيرًا ولكنه منحرف عن الهدف
- إضفاء الطابع الفردي على الأمن: يتم اتخاذ خطوات لوضع التدابير الأمنية بناءً على نهج يتمحور حول الفرد في إدارة المخاطر الأمنية
- صعوبات في الوصول والتعاون مع الجهات الفاعلة المسلحة
- تطور كبير في إدارة المخاطر الأمنية من ناحية التنسيق، والمدخلات، والتدريب - مع الحاجة لتوسيع نطاقها

يناقش الموجز هذه النتائج الرئيسية بمزيد من التفصيل.

هذا الموجز هو ملخص لورقة بحث مشتركة بين المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات (GISF) وفريق منظمة المخرجات الإنسانية (Humanitarian Outcomes) «الوضع الحالي للممارسات القائمة: تطور إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني». ويمكن قراءة النص الكامل هنا:
www.gisf.ngo/resource/state-of-practice-the-evolution-of-security-risk-management-in-the-humanitarian-space-gisf-and-humanitarian-outcomes-research-paper/

gisf

Humanitarian
Outcomes

انعدام الأمن للعاملين بالإغاثة

الاتجاهات في بيانات الضحايا

العاملين بالإغاثة الإنسانية يلقون حتفهم في مناطق الصراع بسبب العنف أكثر من أي سبب آخر متعلق بطبيعة عملهم. وبالرغم من أن المخاطر الأكبر تتركز في مساحة صغيرة نسبيًا من مناطق الاستجابة، إلا أن عدد الضحايا يظل مرتفعًا بشكل مثير للقلق.

تُظهر بيانات الحوادث الأمنية على مدار أكثر من 20 عامًا زيادة طويلة المدى في عدد الهجمات العنيفة الكبرى والضحايا، مما يعكس توسع القطاع الإنساني الدولي وانتشار الصراعات وتكثيفها، حيث تتم معظم أعمال المساعدة الإنسانية.

الشكل 1: الهجمات الكبرى المؤثرة على العاملين بالإغاثة والعدد الإجمالي للضحايا والوفيات حسب السنة، 2000 - 2022

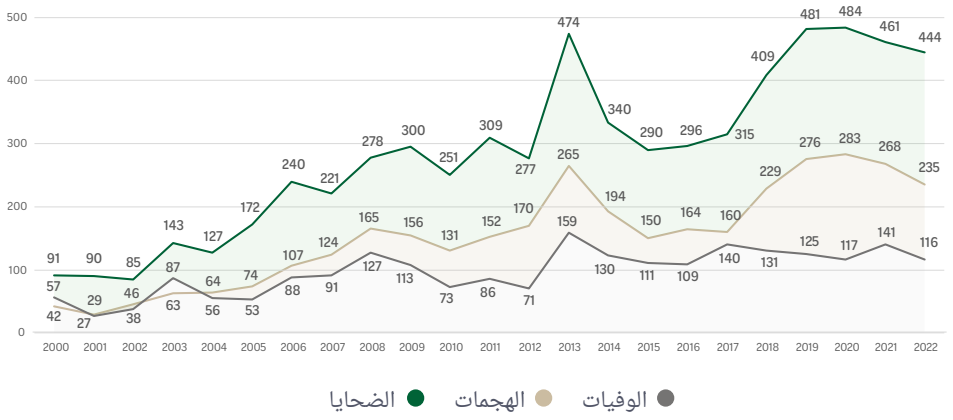

التهديدات الصاعدة والمشهد الأمني المتغير

بالرغم من أن انعدام الأمن يرتبط إلى حد كبير بالسياق ولا يتبع الاتجاهات العالمية، فقد لاحظ متخصصو الأمن الإنساني بعض التحولات العامة، التي تؤكدها بيانات الحوادث العالمية، والتي تؤثّر على عملهم وأولوياتهم الحالية.

بيئات التهديد المعقدة

إن التعقيد المتزايد للبيئات التشغيلية (الصراعات والأوضاع غير المستقرة، التي تتميز بضعف أو غياب سيادة القانون وتعدد الجهات الفاعلة المسلحة) يؤدي إلى إجهاد قدرة المنظمات الإغاثية على قياس المخاطر وإدارتها.

المخاطر الرقمية

إن ارتفاع المخاطر الرقمية، بما في ذلك المعلومات الخاطئة أوالمضللة، والجرائم السيبرانية، وظاهرة عولمة المخاطر، يشكل سببًا متزايدًا للقلق، مع أمثلة عن التحول السريع للعداء عبر الإنترنت إلى تهديدات واقعية على الأرض.

الجريمة والاقتصاديات الإجرامية

وكانت الجريمة واحدة من التهديدات الأكثر انتشارًا التي أبلغ عنها الموظفون الأمنيون الذين تمت مقابلتهم على جميع المستويات، حيث يواجه العاملون في المجال الإنساني أيضًا تحديات التعامل مع الجهات الإجرامية التي تتحكم في الوصول إلى المواقع والسكان.

العنف الجانبي في الحروب الكبرى

في السنوات الأخيرة، واجهت جهود العمل الإنساني تصاعد الخطر الناجم عن الحروب الكبرى وما تفرزه من أعمال عنف جانبية.

تواجد مجموعة فاغنر في إفريقيا

للجهات الفاعلة الدولية، مثل مجموعة فاغنر، تأثير كبير على البيئة التشغيلية للعاملين في المجال الإنساني، في كل من التحسينات والتحديات في الديناميات الأمنية.

السياقات التي تجمع بين التطرف والانتقالية

في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، تكافح المنظمات للتكيف مع الظروف الأمنية والأزمات المتغيرة، سواء المتدهورة أو الآخذة في التحسن.

gisf

Humanitarian
Outcomes

تطور إدارة المخاطر الأمنية في العمل الإنساني (1/2)

حقق القطاع الإنساني تقدمًا كبيرًا في بناء أنظمة وقدرات إدارة المخاطر الأمنية، خاصة في السنوات العشر الماضية، بما في ذلك التحول من التدابير الأمنية التفاعلية والمقيّدة إلى إدارة المخاطر النشطة "التمكينية". ومع ذلك، كان هذا التقدم المثير للإعجاب غير متوازن، حيث استفاد منه بشكل أساسي الجهات الفاعلة الدولية.

الوضع الحالي لهيكل وإمكانيات إدارة المخاطر الأمنية

كان لدى جميع المنظمات الإغاثية الدولية التي تمت استشارتها تقريبًا أنظمتها المتطورة لإدارة المخاطر الأمنية. وهذا يتناقض مع المنظمات المحلية أو الوطنية، حيث لا تزال قدرات إدارة المخاطر الأمنية دون المستوى المطلوب من التطور والدعم.

كانت أولويات التحسين لكل من المنظمات الدولية والوطنية / المحلية هي:

- تقييم المخاطر
- التخطيط والتطوير في حال الطوارئ
- قدرات الموظفين في إدارة المخاطر الأمنية

تستمر المنظمات الدولية في إظهار التناقضات في دعم إدارة المخاطر الأمنية المقدم للموظفين. فاحتمال أن يحصل الموظفون الدوليون على دعم شامل لإدارة المخاطر الأمنية من التدريب والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والرعاية بعد الحوادث، عالٍ مقارنةً بزملائهم الوطنيين.

تقييم وتحليل المخاطر

يعد تقييم المخاطر هو حجر الزاوية في إدارة المخاطر الأمنية ومن أهم أولوياتها بالنسبة للمنظمات التي تم استشارتها. أصبحت تقييمات المخاطر الأمنية الآن عملية موحدة بشكل متزايد في هذا القطاع. ومع ذلك، فقد كشف البحث عن ثلاث قضايا بارزة تستحق المزيد من المناقشة:

عزل عمليات تقييم المخاطر

لا تزال العديد من المنظمات تتعامل مع تقييمات المخاطر الأمنية باعتبارها نشاطًا معزولًا لا يُعنى به سوى الجهات المعنية بتنسيق شؤون الأمن.

الاعتماد على مصادر خارجية لتحليل المخاطر

فهناك ميل للاعتماد على الاستعانة بالمصادر الخارجية لتحليل المخاطر، الذي قد لا يكون دائمًا مناسبًا للغرض.

هل تحد التقييمات الرسمية للمخاطر مجال الرؤية؟

إن تقييمات المخاطر التي تركز على المخاطر الأكثر أرجحية قد تهمل النظر في المخاطر قليلة الأرجحية، برغم من وقعها الشديد إن حدثت.

gisf
Humanitarian
Outcomes

تطور إدارة المخاطر الأمنية في العمل الإنساني (2/2)

التمويل من أجل الأمن

لا تزال هناك فوارق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال المساعدات فيما يتعلق بتمويل إدارة المخاطر الأمنية.

المنظمات الدولية

تتقبل الجهات المانحة تمويل التكاليف المتعلقة بالأمن، خاصة في السياقات عالية المخاطر.

ومع ذلك، فداخل المؤسسات، قد لا يتم إدخال إدارة المخاطر الأمنية في مرحلة مبكرة كفاية من تخطيط البرامج أحيانًا مما يتسبب في خطر خفض الأموال المخصصة للأمن في ميزانياتها.

المنظمات المحلية والوطنية

إن التمويل غير الكافي والمتقطع (القائم على المشاريع) للأمن يعني الافتقار إلى المدخلات اللازمة لتطوير وتنفيذ إدارة المخاطر الأمنية.

تدفع متطلبات الجهات الفاعلة الدولية وندرة التمويل المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية على إعطاء الأولوية للإنفاق على إعداد البرامج والإدارة.

الجهات المانحة

هناك تحسن في قدرة واستعداد وكالات تمويل العمل الإنساني لدعم إدارة المخاطر الأمنية وتسهيل وضع الميزانيات المرنة.

بعدم دعمهم للجهات الفاعلة على الأرض بشكل مباشر، تلعب الجهات المانحة دورًا كبيرًا في عدم قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية على توفير متطلباتها لإدارة المخاطر الأمنية.

gisf
Humanitarian Outcomes

الجهات الفاعلة المحلية والشراكات الوطنية والدولية

على الرغم من الأهداف المعلنة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتوطين المحلي، فإن المستوى النسبي لتطوير إدارة المخاطر الأمنية يشير إلى أن المنظمات الوطنية والمحلية متأخرة بحوالي 20 عامًا عن نظيراتها الدولية من حيث الأنظمة الأمنية. ويشكل هذا التناقض مشكلة خاصةً وأن الفاعلون المحليون يتحملون المزيد من المخاطر كونهم يقدمون الخدمات على الخطوط الأمامية.

الجهات الفاعلة المحلية تواجه الخطر الأكبر مع أدنى دعم أمني

زاد عدد الضحايا في صفوف العاملين في المنظمات الوطنية والمحلية بشكل مطرد على مدى السنوات السّبع الماضية، وفي عام 2022، تجاوز عدد الضحايا من المنظمات غير الحكومية الدولية (والتي انخفض عدد الضحايا منها منذ العام 2019).

نظريًا كان لدى جميع المنظمات الوطنية التي حاورناها إحساسًا عاليًا بالمخاطر التي تواجهها وكذلك بأهمية وجود فرق خاصة لإدارة المخاطر الأمنية وتخصيص القدرات المؤسسية، لكنها ببساطة لم تتمكن من تحمل التكاليف. لأن نموذج التمويل السائد بعناد يمنعهم من بناء القدرات التنظيمية الأساسية.

ففي معظم الشراكات، ليس هناك تعاون وثيق وشامل في مجال إدارة المخاطر الأمنية إنما يقتصر الأمر على مراجعة سطحية أحادية الجانب لأنظمة إدارة المخاطر الأمنية وتعيين جهة معنية بتنسيق شؤون الأمن.

الشكل 2: عدد ضحايا العاملين بالإغاثة حسب نوع المنظمة، 2011 - 2022

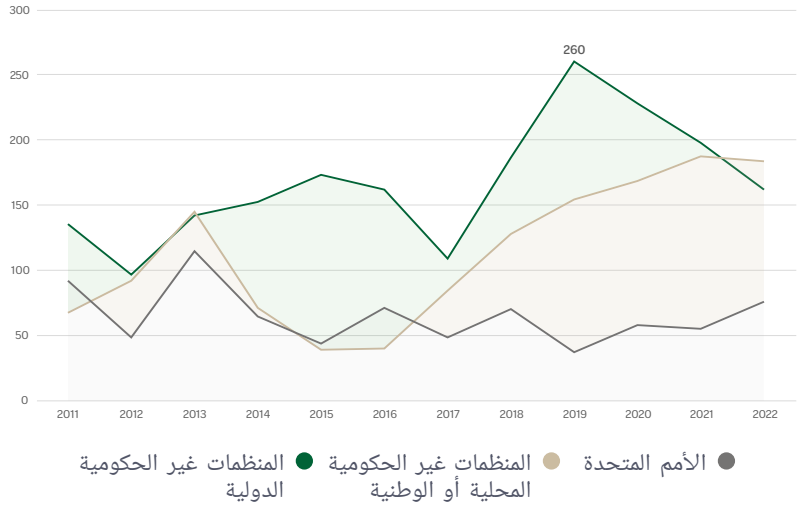

هل تقف مخاطر المسائلة القانونية في وجه التعاون الأمني؟

يتفق المختصون بالأمن في المنظمات الدولية عمومًا على أنه، سواء كانت هناك مسؤولية قانونية رسمية تجاه موظفي المنظمات الشريكة أم لا، فإن هناك واجبًا أخلاقيًا أومعنويًا للرعاية. ومن جهة أخرى، هناك قلق متزايد من أن الاعتراف رسميًا أو ضمنيًا بأي علاقة تتعلق بواجب الرعاية، فقد يصبح الشريك الدولي مسؤولًا قانونًا عن أي ضرر قد يلحق بالشركاء المحليين.

الواجب الأخلاقي للرعاية

- الارتباك وعدم اليقين لدى الموظفون الأمنيون في المنظمات الدولية بشأن كيفية دعم الشركاء في الممارسة العملية.
- المساهمة الأمنية بين الشركاء مخصصة ومحددة على المستوى التشغيلي.

الخوف من المسائلة القانونية

- تقوم فرق القيادة بتوجيه الفرق التشغيلية لعدم التعاون بشكل أوثق مع الشركاء المحليين في مجال الأمن.
- الاحتفاظ بمسافة أمان مع الشركاء - تحويل المخاطر دون نقل إمكانيات تخفيفها.
- عدم الاستفادة من المزايا النسبية للشراكة.

التداخل وعدم التنسيق في ترتيبات الشراكة

يحاول عدد قليل من المنظمات غير الحكومية المحلية / الوطنية المستقرة ذات القدرات (وغالبًا ما تكون الجهات الفاعلة المحلية الوحيدة التي لديها أنظمة إدارة المخاطر قائمة سلفًا) إلى أن تصبح الشركاء المفضلين لوكالات دولية متعددة. مما يضطر تلك المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية إلى التوفيق ما بين متطلبات العناية اللازمة وغير المنسقة ومسارات عمل إدارة المخاطر الأمنية وفقًا لمحددات شركائها الدوليين.

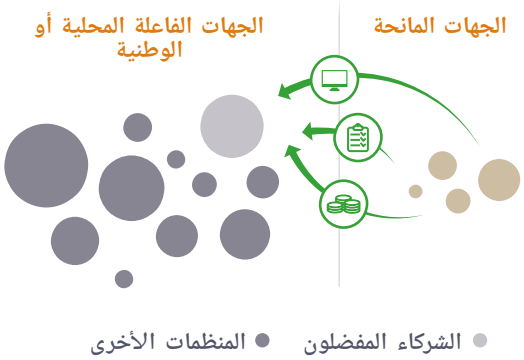

هذا الموجز هو ملخص لورقة بحث مشتركة بين المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات (GISF) وفريق منظمة المخرجات الإنسانية (Humanitarian Outcomes) «الوضع الحالي للممارسات القائمة: تطور إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني». ويمكن قراءة النص الكامل هنا:
www.gisf.ngo/resource/state-of-practice-the-evolution-of-security-risk-management-in-the-humanitarian-space-gisf-and-humanitarian-outcomes-research-paper/

gisf

Humanitarian
Outcomes

التنسيق الأمني (1/2)

برغم وجود بعض الثغرات الحرجة، فقد زاد تنسيق إدارة المخاطر الأمنية على المستويين العالمي والمحلي وأصبح أكثر منهجية، ونادرًا ما يتم التشكيك في قيمته.

التنسيق غير الرسمي

لقد كان ظهور منصات الاتصالات الرقمية بمثابة نعمة وخطر في وقت واحد بالنسبة للتنسيق الأمني. فقد أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل للموظفون الأمنيون بالعمل الإنساني تلقي المعلومات ونقلها بشكل فوري تقريبًا، وتنظيم مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات وجهات الاتصال لتناسب أغراضهم. ومع ذلك، فإن تلك الأدوات الرقمية تحمل أيضًا المخاطر التالية:

- الأخبار المزيفة، والأخبار المضللة، والمراقبة
- عدم الثبات
- تجزئة المعلومات

فجوة التغطية التنسيقية

وفقًا للفجوات والمتطلبات التي أفاد بها المشاركون في الدراسة، فإن المشكلة الأكبر في تنسيق إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني هو تحقيق هذا التنسيق بالمستوى المطلوب. إن المنظمات غير الحكومية المحلية / الوطنية ممثلة تمثيلاً ناقصًا في العديد من آليات التنسيق الحالية التي صممتها وتديرها الجهات الفاعلة الدولية. فيمكن للجهات الإنسانية الفاعلة في الأزمات الكبرى، وبخاصة على المستوى المحلي، أن تكون متعددة ومختلفة مما يجعل خدمتها وتغطية متطلباتها جميعًا بآلية دولية واحدة غير ممكنًا. وهناك حاجة واضحة لدعم منصات التنسيق المحلية الإضافية الخاصة بالسياق والتي يمكن ربطها بهيئات التنسيق الدولية.

التنسيق الرسمي

فيما يلي بعض الآليات الرئيسية التي يتم من خلالها التنسيق الرسمي بشأن إدارة المخاطر الأمنية للعمل الإنساني.

منظومة الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS)

- يتم التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة بموجب منظومة الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS).
- تم إنشاء إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (UNDSS) لدعم وتنسيق إدارة المخاطر الأمنية لمختلف منظمات الأمم المتحدة.

المنظمة غير الحكومية الدولية للأمن (INSO)

- المنظمة غير الحكومية الدولية للأمن هي آلية التنسيق الرئيسية لإدارة المخاطر الأمنية على المستوى القُطري.
- وفي البلدان التي تتواجد فيها، تعمل المنظمة غير الحكومية الدولية للأمن كواحدة من منصات الارتباط الأساسية فيما يتعلق بالشؤون الأمنية بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة.
- بينما يفوق عدد مؤيديها عدد منتقديها، لكن فريق البحث تلقّى عددًا من الانتقادات المتكررة للمنصة.

المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات (GISF)

- المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات هو منصة للحوار والتعاون على المستوى العالمي، والتوجيه، والأبحاث الأصيلة، والأدوات والنماذج العملية لإدارة المخاطر الأمنية.
- وبرغم من أن العضوية في المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات تقتصر على المنظمات العاملة في أكثر من بلد واحد، فإن مخرجات البحوث وبعض الفعاليات مفتوحة لجميع الجهات الفاعلة.

التنسيق الأمني (2/2)

مبادرة معًا من أجل إنقاذ الأرواح (SLT)

- مبادرة معًا من أجل إنقاذ الأرواح هي إطار العمل المعتمد بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للتعاون الأمني والتشجيع على تنسيق أكبر.
- لا تزال أهداف ووظائف "مبادرة معًا من أجل إنقاذ الأرواح" يساء فهمها على نطاق واسع، وقد أدى الافتقار إلى الفهم المشترك إلى أن تصبح "مبادرة معًا من أجل إنقاذ الأرواح" مصدرًا متكررًا للإحباط لكل من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية

عملية الارتباط الأمني مع الشريك (PLSOs)

- تعمل مكاتب عملية الارتباط الأمني مع الشريك على المستوى القُطري، ويتم تمويلها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم الأمن التشغيلي لشركائها المنفذين.
- وحظيت مكاتب عملية الارتباط الأمني مع الشريك بتقبل مختلط من قبل بعض المنظمات غير الحكومية في مجال العمل الإنساني.

الرابطة الدولية لسلامة وأمن المنظمات غير الحكومية (INSSA)

- الرابطة الدولية لسلامة وأمن المنظمات غير الحكومية هي منصة مختصة بتطوير مهارات الأفراد التقنية لإدارة المخاطر الأمنية ومعايير الاعتماد لمتخصصي إدارة المخاطر الأمنية في العمل الإنساني.

gisf
Humanitarian Outcomes

التطورات في مدخلات إدارة المخاطر الأمنية

ويُظهر البحث أنه كان هناك تقدم هائل في تطوير الأدوات وإجراءات التشغيل القياسيّة وموارد التدريب على مدى العقد الماضي، وخاصة داخل المنظمات الدولية.

رصد الحوادث

أصبحت مراقبة الحوادث الأمنية أكثر انتشارًا في العقد الماضي، حيث أشار 72% من المشاركين في الاستبيان إلى وجود نظام عالمي للإبلاغ عن الحوادث في مؤسساتهم، بما في ذلك معظم المشاركين من المنظمات غير الحكومية المحلية أو الوطنية. وعلى الرغم من التقدم الواضح في هذا المجال، فقد حدد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات ثلاث تحديات رئيسية:

- عدم وجود تسجيل منهجي للحوادث التي تؤثر على الشركاء المنفذين والمتعاقدين.
- الحاجة إلى تحسين جودة تقارير الإبلاغ.
- النقص في الإبلاغ عن الحوادث.

والعديد من تلك التحديات ليست جديدة أو مفاجئة، وقد أشار عدد من مقدمي التدريب والمنظمات الدولية إلى الجهود المبذولة لمعالجة بعض هذه المخاوف.

رعاية الموظفين ودعم الصحة النفسية

سجل فريق البحث العديد من الأمثلة المختلفة لمخاطر الصحة النفسية والرفاهية، لكنه وجد أمثلة قليلة لأنظمة التخفيف المتناسبة. ومع ذلك، تعد رعاية الموظفين ودعم الصحة النفسية مجالًا معترفًا به من مجالات الاهتمام التي تستكشف المنظمات المختلفة بشكل متزايد أفضل السبل لمعالجتها.

التدريب

شهد العقد الماضي أيضًا تطورات كبيرة في التدريب الأمني في القطاع الإغاثي، سواء من حيث دورات الأمن والأمان الشخصي لعموم العاملين بالإغاثة، وكذلك تدريب وتطوير مهارات إدارة المخاطر الأمنية للعاملين المختصين بالأمن. وفي أعقاب عمليات الإغلاق التي أحدثتها جائحة كوفيد19-، كان هناك أيضًا ارتفاع هائل في الدورات التدريبية عبر الإنترنت حول الأمن. ومن ناحية أخرى، لا تزال العقبات التالية قائمة:

التفاوتات
لا يزال من غير المرجح أن يتلقى العاملون المحليون أو الوطنيون تدريبًا على الأمن والأمان الشخصي، وبخاصة إن كانوا يعملون في منظمة محلية.

الوصول
الافتقار إلى التدريب الأمني الذي يمكن الوصول إليه محليًا وباللغة المناسبة.

الفعالية
الغياب واسع النطاق للأدلة المقنعة على فعالية الأنواع المختلفة من التدريب على الأمن الشخصي.

الاستدامة
المخاوف من أن دورات تدريب التوعية بالبيئات العدائية (HEAT) أصبحت هي المعيار الذهبي في التدريب الأمني، مع بقاءها خارج الإمكانيات الماديّة واللوجستية لمن هم أكثر عرضة للخطر

الجودة
هناك تباين كبير بين دورات تدريب التوعية بالبيئات العدائية عالية الجودة والمناسبة للسياق (الداخلي والخارجي) والدورات الأقل جودة والأكثر انتهازية.

الملائمة
الميل نحو تصميم الدورات التدريبية وفقًا "لقالب جاهز" يفتقر إلى التوافق مع سياقات وطبيعة برامج ومنظمات وأشخاص محددين.

gisf
Humanitarian Outcomes

تحديات وصول المساعدات الإنسانية ودور إدارة المخاطر الأمنية

محدودية البصمة الدولية

في بعض بيئات الصراع، مثل ميانمار وسوريا وأوكرانيا واليمن، تخلت المنظمات الدولية عن وجودها الفعلي على الأرض لصالح المنظمات المحلية / الوطنية والمجموعات غير الرسمية في أجزاء كبيرة من البلاد بسبب انعدام الأمن. وفي تلك السياقات وغيرها، كان وصول المساعدات الإنسانية مقيدًا بشدة بسبب التهديدات الأمنية، والتي كثيرًا ما تفاقمت - أو تجاوزت الحدود - بسبب القيود الحكومية. وقد خلق ذلك تحديات كبيرة في الوصول إلى الناس المتضررين، مما جعل العديد من المناطق مغلقة أمام المنظمات الدولية. ووجد فريقنا البحثي أن عمليات الإغاثة في أوكرانيا شهدت ظهور نظام ذي مستويين للثقافة الأمنية بالعمل الإنساني:

التحديات المدنية - العسكرية ومنع التعارض

يعد منع التعارض - عملية التنسيق مع الجهات الفاعلة العسكرية لتجنب تضرر العمليات الإنسانية والمدنيين - نشاطًا بالغ الأهمية في مناطق الصراع. وعلى الرغم من الجهود الجادة والمتضافرة لبناء آليات مثل منظومة العمل الإنساني للإخطار لتفادي التعارض (HNS4D)، فإن الثقة لا تزال قليلة، والمشاركة أبعد ما تكون عن العالمية، وذلك بسبب التصور السائد بين العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية بأن القيام بذلك يخلق خطرًا أكبر مما يخففه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نقاط الضعف في آليات التنسيق الداعمة للحوار بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية في سياقات النزاع (التنسيق المدني العسكري) ساهمت أيضًا في تحديات التنسيق الشاملة التي تواجهها المنظمات غير الحكومية. كما يعاني فريق التنسيق المدني العسكري التابع للأمم المتحدة (UN-CMCoord)، بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من نقص الموارد والانفصال أحيانًا بين التوجيهات المدنية - العسكرية الرسمية والحقائق على أرض الواقع. وهناك اهتمام محدود بكيفية ملاءمة إدارة المخاطر الأمنية للعاملين بالإغاثة في المناقشات، وفي بعض السياقات هناك عدم وضوح بشأن أي هيئة تابعة للأمم المتحدة - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أو إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن - والتي يجب على المنظمات غير الحكومية التنسيق معها بشأن تلك القضايا.

مبادرات الوصول الجماعية والرابط المفقود مع إدارة المخاطر الأمنية

يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية كنقطة اتصال محورية لوصول المساعدات الإنسانية، وقد سعى في السنوات الأخيرة إلى إضفاء الطابع الرسمي على هذا الدور وتعزيزه، من خلال توفير "الحد الأدنى من حزمة الخدمات المتعلقة بالوصول"، بما في ذلك الجهود التعاونية الرائدة للمجموعات على المستوى القُطري في مجال الدعوة والتكتيكات العملية، ومفاوضات وصول المساعدات الإنسانية. وتحظى تلك الجهود بتقدير كبير من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية، التي تشيد بشكل خاص بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل هذا في بعض الأماكن، ولا سيما هايتي وأوكرانيا.

ومع ذلك، فإن مجموعات العمل الخاصة بالوصول هذه غير موجودة في جميع السياقات، وحيثما وجدت، وجد البحث نقصًا في المشاركة مع موظفي إدارة المخاطر الأمنية. وينعكس هذا الانقسام بين إدارة المخاطر الأمنية وأنشطة الوصول في بعض الأحيان في المنظمات الفردية، حيث يمكن أن يكون هناك توتر بدلاً من التعاون بين فرق إدارة المخاطر الأمنية وموظفي البرامج العاملين على مبادرات الوصول. إن التكامل الأفضل بين استراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية والعمل على الوصول يمكن أن يؤدي إلى تحسين كليهما.

الوصول والقبول

هناك طريقة أخرى للنظر إلى إمكانية الوصول، وهي عبارة عن سلسلة من الجهود الرامية إلى تحقيق القبول أو مقدار كافٍ منه في نهاية الأمر. والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بوجود طويل الأمد في المجتمع المحلي تعتبر أن اندماجها في المنطقة والثقة المتراكمة مع المجتمعات والسلطات عبر الوقت مفتاحًا لاستمرار وصولها إلى المواقع الصعبة. وبالنسبة للكثيرين، لا يزال القبول هو المحور الأساسي لنهجهم في إدارة المخاطر الأمنية. ولكن في بعض بيئات النزاع، حيث ينظر بعض أو أحد الأطراف المتحاربة إلى المنظمات الإنسانية كجهات فاعلة غير محايدة وبناءً عليه لا يحترم حصانة موظفي المساعدة الإنسانية بموجب القانون الإنساني الدولي، فإن استراتيجيات القبول لا تكفي لتحقيق الوصول الآمن. وهناك مناقشات أوسع نطاقًا جارية في القطاع الإنساني تتعلق بما إذا كانت الأساليب القائمة على التضامن مع السكان المضطهدين أكثر ملاءمة في سياقات مثل ميانمار وأوكرانيا، بدلًا من القبول على أساس المبادئ الإنسانية للحياد وعدم الانحياز.

gisf

Humanitarian
Outcomes

إدارة المخاطر الأمنية والفرد

تحدث العديد من الممارسين عن الحاجة إلى التنوع وشمول الإدماج في إدارة المخاطر الأمنية، من ناحيتين: أولاً، من حيث صلتها بكيفية تأثير ملف التعريف الشخصي وخصائص الهوية على المخاطر التي يتعرض لها الأفراد من العاملين بالإغاثة، وثانيًا، لتنويع ملفات التعريف الشخصي للموظفون الأمنيون أنفسهم.

الأشخاص المنوطين بمهام إدارة المخاطر الأمنية

كان أحد الاتجاهات الرئيسية التي حددها فريق البحث والأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات هو التنوع المتزايد في ملفات تعريف الشخصية للمتخصصين العاملين في وظائف إدارة المخاطر الأمنية. وبشكل عام، يبدو أن هناك زيادة في تنوع أصحاب ملفات تعريف الشخصية، ومجموعات المهارات التالية في صفوف الموظفون الأمنيون مقارنة بالسنوات السابقة:

- **أشخاص ذوي خبرة وخلفيات في المجال الإنساني**
- **أشخاص من دول الجنوب العالمي**
- **النساء**
- **أشخاص ذوي مهارات ذهنية**

النهج الأمني الذي يتمحور حول الفرد

الوعي الجمعي الناشئ عند التفكير في إدارة المخاطر الأمنية هو أن الأمن الشخصي للعاملين بالإغاثة يتأثر بالتفاعل بين المكان الذي يعملون فيه، ودورهم وتنظيمهم، وهويتهم (خصائص الهوية المتداخلة، مثل العمر، والنوع الاجتماعي، والدين، والعرقية، والجنسية). وقد دعا قادة الفكر في إدارة المخاطر الأمنية في السنوات الأخيرة إلى "نهج يتمحور حول الفرد" فيما يتعلق بالأمن، والذي يهدف إلى دمج المخاطر القائمة على الهوية ضمن النهج التنظيمية لإدارة المخاطر الأمنية.

ففي جوهره، يعمل النهج الذي يتمحور حول الفرد على وضع تدابير تخفيف المخاطر بما يتناسب مع مستويات المخاطر الفردية، بدلًا من تقليل الفرص المتاحة للموظفين بسبب المخاطر الفردية الخاصة بهم.

كان العديد من الموظفون الأمنيون في هذه الدراسة على علم وتأييد لهذا النهج، لكنهم ما زالوا غير واثقين من كيفية معالجته داخل هيكل إدارة المخاطر الأمنية في مؤسساتهم. وبعض المناقشات الرئيسية الجارية في هذا المجال موضحة هنا.

تقييم المخاطر الفردية

- تُعد تقييمات المخاطر الفردية طريقة رئيسية في تنفيذ النهج الذي يتمحور حول الفرد، خاصة عند إجرائها للموظفين قبل السفر، ولكنها توقعات غير واقعية بالنسبة للمنظمات التي لديها عمليات نشر متكررة للموظفين وفرق كبيرة داخل الدولة.

تبادل المعلومات

- اتخذت بعض المنظمات مسار إعلام الموظفين بالمخاطر بشكل عام (على سبيل المثال، من خلال توفير معلومات حول المخاطر التي يتعرض لها الموظفون من المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين في بلدان معينة) وتشجيع الموظفين على إثارة المخاوف إذا أرادوا ذلك.
- إن اعتماد عملية موافقة مستنيرة مفصلة، والتي توفر معلومات كافية تسمح للأفراد باتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالأمن الشخصي، من شأنه أن يسمح للمنظمة بتطبيق نهج يتمحور حول الفرد وكذلك دعم المنظمة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بواجب الرعاية.

المخاوف بشأن التمييز

- قال العديد من المتخصصين في مجال الأمن إنهم يعانون من سؤال شائك: متى يكون التعامل مع قضايا الهوية المتعلقة بالأمن شكلاً من أشكال "الدعم" ومتى يكون "تمييزيًا".
- ومن جهة أخرى، فإن نهج "لا تخبر إن لم يتم سؤالك"، يزيد من خطر أن تكون القرارات الأمنية حول العرضة للخطر وقابلية التأثر الشخصية عشوائية ومبنية على معتقدات وتحيزات صانع القرار الفردي.

فوائد إضفاء الطابع المؤسسي

- من الممكن أن يؤدي الأسلوب المؤسسي والمنهجي إلى الحد من مخاطر التمييز وعدم المساواة، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمناقشة حول المخاطر المتباينة.

أمثلة عملية على النهج الذي يتمحور حول الفرد في مجال الأمن

- دمج مخاطر الهوية في التدريب، وتقييمات المخاطر، وتدابير تخفيف المخاطر، ووثائق إرشادات السفر.
- التواصل العام حول المخاطر القائمة على الهوية والدعم التنظيمي المتاح.

هذا الموجز هو ملخص لورقة بحث مشتركة بين المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات (GISF) وفريق منظمة المخرجات الإنسانية (Humanitarian Outcomes) «الوضع الحالي للممارسات القائمة: تطور إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني». ويمكن قراءة النص الكامل هنا:
www.gisf.ngo/resource/state-of-practice-the-evolution-of-security-risk-management-in-the-humanitarian-space-gisf-and-humanitarian-outcomes-research-paper/

gisf

Humanitarian
Outcomes

الخاتمة والتوصيات (1/2)

إن التقدم الكبير الذي أحرزته المنظمات الإغاثية في إدارة المخاطر الأمنية يتجلى في استمرار عملها في سياقات الأزمات شديدة الخطورة، وهو أمر معترف به على نطاق واسع من قبل العاملين في المجال الإنساني. وللبناء على التقدم المحرز، تحتاج المرحلة التالية من العمل إلى التركيز على توسيع قدرات وكفاءات إدارة المخاطر الأمنية لتشمل المجال الإنساني الأوسع نطاقًا. إن العمل على سد الفجوة الكبيرة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والتكيّف مع التهديدات الأمنية المتطورة، والتحول إلى مزيد من التطلع إلى المستقبل وتعزيز النهج الذي يتمحور حول الفرد في ممارسات إدارة المخاطر الأمنية، من شأنه أن يوفر حماية أفضل لأولئك الملتزمين بتقديم المساعدات في البيئات متزايدة الصعوبة.

التكيّف مع التهديدات والمخاطر الجديدة

- الحفاظ على عمليات تقييم المخاطر المحدثة والمستجيبة، مما يضمن قيادة أنظمة إدارة المخاطر الأمنية والموظفين في عملية تحديد الظروف المحلية ومستويات المخاطر المتغيرة والتكيّف معها.
- البحث في تطوير تمارين المناقشة الداخلية في "مسح الأفق"، حيث تتبادل المجموعات الأفكار حول أحداث قليلة الأرجحية ولكنها مؤثرة لتحفيز الابتكار والمرونة التنظيمية.
- توسيع نطاق المدخلات لتقييم المخاطر وتحليل السياق، والجمع بين الموظفين من مختلف الإدارات، ومن جميع المستويات بالمنظمة، للحصول على فهم أفضل للسياق.
- تحديد مجموعات المهارات المناسبة ونقاط الاتصال المحورية لتقييم التهديدات والمخاطر الناشئة، بما في ذلك تهديدات المعلومات الخاطئة والأمن السيبراني، وتوضيح المسؤوليات التنظيمية بين موظفي إدارة المخاطر الأمنية وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

توطين إدارة المخاطر الأمنية من خلال شراكات أكثر أخلاقية وإنصافًا

- تحفيز المنظمات الدولية على تقاسم المخاطر الأمنية مع الشركاء الوطنيين والمحليين، بدلاً من تحويلها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصرار الجهات المانحة على طلب إظهار أدلة على التخطيط التعاوني لإدارة المخاطر الأمنية ودعم أي شركاء في المراحل النهائية من المنظمات المستفيدة.
- العمل على تضمين موظفي إدارة المخاطر الأمنية في تصميم المشروع مع الشركاء لضمان دمج الاعتبارات الأمنية في أنشطة البرنامج قبل توقيع العقود.
- ممارسة مبادئ الشراكة الجيدة - العدالة والشفافية والمنفعة المتبادلة والتكامل والمسؤولية - للمساعدة في تحول العقلية التنظيمية من "تحويل الخطر" إلى "تشارُك المخاطر".
- تنفيذ توصيات التمويل العادل السابقة بشأن توفير النفقات العامة الكافية، بما في ذلك تكاليف الأمن في ميزانيات البرامج، وبناء المرونة وشروط القوة القهرية في العقود.

دعم التنسيق وسد فجوات التغطية

- دعم منصات التنسيق الوطنية والمحلية الحالية لدمج وتطوير القدرة على إدارة المخاطر الأمنية، ودعم المبادرات المحلية الجديدة للتنسيق حول إدارة المخاطر الأمنية. ويأتي هذا اعترافًا بأن الهيئات الدولية لا يمكنها تلبية احتياجات التنسيق الخاصة بإدارة المخاطر الأمنية لجميع الجهات الفاعلة المحلية في هذا المجال، وهناك فوائد للكيانات ذات القيادة المحلية لتعزيز منصات التنسيق الحالية والربط بها.

gisf

Humanitarian
Outcomes

الخاتمة والتوصيات (2/2)

تحسين وتوسيع مكونات إدارة المخاطر الأمنية الحالية

- دعم وتعزيز أنظمة رصد الحوادث بالمنظمات المحلية والوطنية من أجل تتبع أكثر منهجية للحوادث الأمنية.
- تحسين إمكانية الوصول إلى التدريب وأهميته بالنسبة للموظفين والمنظمات المحلية والوطنية، ويفضل أن يكون ذلك من خلال تجميع الموارد لتوفير فرص التدريب المستمرة وذات الصلة باللغات المحلية والتي يمكن أن تستوعب أعدادًا كبيرة من العاملين بالإغاثة المحليين الذين هم في أمس الحاجة إلى هذا التدريب.
- بذل المزيد من الجهود لمعالجة رفاهية الموظفين والصحة النفسية، من خلال دعم الصحة النفسية بشكل مناسب ثقافيًا وبيئة العمل الداعمة.

استخدام إدارة المخاطر الأمنية للمساعدة في تعزيز وصول المساعدات الإنسانية، وليس إعاقتها

- دمج إدارة المخاطر الأمنية في مبادرات الوصول لضمان الإدماج لاستراتيجيات تخفيف المخاطر وخبرة إدارة المخاطر الأمنية في مبادرات ومفاوضات إتاحة الوصول المستمر، وتجنب العزلة المتزايدة بين الوصول والأمن داخل المنظمات وفيما بينها. ويتطلب ذلك تعزيز فكرة أن إدارة المخاطر الأمنية تهدف إلى تعزيز تنفيذ البرامج وليس منعها، وأنها ليست غاية في حد ذاتها.
- معالجة نقاط الضعف في تجنب التعارض من خلال استراتيجية جماعية للتعامل مع الحكومات بشأن قضايا الثقة والمساءلة.

نشر النهج الذي يتمحور حول الفرد

- إضفاء الطابع المؤسسي على النظر في المخاطر القائمة على الهوية ضمن أنظمة إدارة المخاطر الأمنية، مما يجعل هذا النهج أكثر انتشارًا وشيوعًا لإدارة المخاطر والتخفيف من حدتها عما هو عليه الحال حاليًا.
- خلق ثقافة تنظيمية داعمة لمجموعة واسعة من الهويات وملفات التعريف الشخصية المعرضة للمخاطر، وبالتالي تعزيز بيئة تدعم الهويات المتنوعة.
- زيادة التنويع بموظفي إدارة المخاطر الأمنية ليكونوا بملفات تعريف شخصية مختلفة، وضمان وجود مجموعة متنوعة من خبراء الأمن مع توازن المهارات والفهم في إدارة المخاطر الأمنية وإعداد البرامج والمبادئ الإنسانية.

هذا الموجز هو ملخص لورقة بحث مشتركة بين المنتدى الأمني العالمي بين الوكالات (GISF) وفريق منظمة المخرجات الإنسانية (Humanitarian Outcomes) «الوضع الحالي للممارسات القائمة: تطور إدارة المخاطر الأمنية في مجال العمل الإنساني». ويمكن قراءة النص الكامل هنا:
www.gisf.ngo/resource/state-of-practice-the-evolution-of-security-risk-management-in-the-humanitarian-space-gisf-and-humanitarian-outcomes-research-paper/